استقبل سفراء أجانب داعمين لحكومته وطالب ببقاء الحراك غير العنفي.. والاحتجاجات متواصلة في لبنان

دياب: عملنا سيتركز على البيان الوزاري.. وإقالة حاكم المركزي غير واردة

أعلن رئيس مجلس الوزراء اللبناني حسان دياب، خلال لقاء مع الإعلاميين أمس الأربعاء «أن موضوع إقالة حاكم مصرف لبنان غير وارد حالياً»، مؤكداً «أننا سنبني على الإيجابيات»، داعياً إلى «عدم تبني الشائعات التي تصدر وهي في أغلبها غير صحيحة».

وأكد أنه التقى عدداً من السفراء الأجانب «الذين أعربوا عن تأييدهم واستعدادهم لمساعدة لبنان»، مشدداً على «أن العمل سيتركز على إتمام البيان الوزاري لنيل الحكومة الثقة لكي نبدأ بتطبيق الإصلاحات المطلوبة».

وعن إجراءات دعم الليرة اللبنانية أجاب: «هناك لجنة مختصة ستجتمع خلال هذين اليومين لتعالج الشق الاقتصادي والمالي، وستكون هناك سلسلة من الإجراءات، وأعود لأقول إنني أؤمن بالعمل الجماعي، ومثلما قلنا سنستعين بخبرة وحكمة الوزراء الاختصاصيين والأوراق والدراسات التي تمت سابقاً، حتى نحصرها بورقة واحدة، وأكيد كلها ستكون شفافة حتى نقدمها للبنانيين، ولكن عليكم أن تعطونا عدة أيام لذلك».

وأكد أن الدستور يعطي مهلة ثلاثين يوماً من أجل إقرار البيان الوزاري، وستكون هناك جلسات متتالية، ولكن «لن ألتزم كما التزمت بالتأليف من ٤ إلى ٦ أسابيع».

وقال: «أنا أمثل الحراك، وقلت من أول الطريق إنني تبنيت كل مطالب الحراك كرئيس حكومة، ولاحظتم أن هناك عدداً من الوزراء كوزيرة العدل التي تشارك في عدد من الندوات، وهي جزء من الحراك، كذلك هناك وزيرة الشباب والرياضة كان لها دور في الحراك، وسنتكلم في هذا الموضوع بشكل تفصيلي في وقت لاحق، وفي برنامجنا ومنهجنا كل الوزراء سيمثلون الحراك».

وعن تصاعد وتيرة الاحتجاجات قال: «كان هناك عدد كبير من الإصابات في صفوف القوى الأمنية، والعنف لا يمثل أسلوباً أو طريقة حضارية للتعبير عن الرأي، فأنا مع التعبير عن الرأي، وإذا عدتم إلى خطاب التكليف حيث شكرت فيه الحراك لأنه ساعد لبنان ليصل إلى ما وصلنا إليه وأطالب بأن يبقى الحراك مستمراً، الحراك المطلبي غير العنفي لكي يحاسبنا، أما بالنسبة لحراك الشغب فهو يسيء إلى الحراك، وأتمنى أن ينتهي هذا الموضوع».

وكان دياب وصل ظهر أمس الأربعاء إلى السرايا الحكومية حيث أقيم له استقبال رسمي، واستعرض ثلة من حرس رئاسة الحكومة على وقع موسيقا الترحيب، ثم صافح الموظفين والمستشارين الكبار في رئاسة مجلس الوزراء بعد ذلك انتقل إلى مكتبه حيث تلقى التهاني من الموظفين والإعلاميين.

وشهدت وزارة الدفاع الوطني عملية التسليم والتسلم بين الوزير السابق إلياس بو صعب وخلفه زينة عكر، وقال بو صعب: «لقد حاولت كثيراً العمل على تحسين العمل الإداري في هذه المؤسسة وكلنا يعرف أن قوانيننا قديمة وقانون الدفاع صدر منذ ٣٦ عاماً، ونحن أنجزنا المراسيم التطبيقية لإقرارها ووضعناها بعهدة دولة رئيس الوزراء، ولتكمل وزيرة الدفاع هذه المهمة لأن القوانين هي الأساس، ولكي نعمل على الإصلاح علينا العمل على تطبيق القوانين».

بدورها، قالت عكر: «أدرك تماماً ألم الناس وغضبهم النابع من غياب أبسط حقوقهم المهدورة، بسبب سوء الإدارة السائد عبر السنوات الماضية، التي كان لنا خلالها عمل أساسي في «الدولية للمعلومات»، منذ عام ١٩٩٥، لكشف مكامن الهدر والفساد، وانطلاقا من ذلك أتيت لأعمل».

في هذه الأثناء أفادت قوى الأمن اللبناني عبر حسابها على «تويتر» بتعرضها «للرشق الكثيف بالحجارة منذ اللحظات الأولى لوصول مثيري الشغب إلى مكان التظاهر في وسط بيروت، لذلك طلبت منهم وقف الاعتداءات على العناصر وعدم الاقتراب من السياج الشائك حفاظاً على سلامتهم».

كما دعت مجدداً «جميع المتظاهرين السلميين إلى الابتعاد عن مكان أعمال الشغب حفاظاً على سلامتهم».

وأفادت تقارير إعلامية باندلاع مواجهات بين محتجين وقوات الأمن في محيط مجلس النواب وسط العاصمة اللبنانية، وأضافت: إن السلطات أرسلت تعزيزات لشرطة مكافحة الشغب في محيط البرلمان بينما بدأ الجيش بالانتشار في الشوارع المؤدية إلى وسط بيروت.

وذكرت الوكالة الوطنية للإعلام في لبنان أن عدداً من المحتجين على تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة حسان دياب حاولوا إزالة تحصينات أقامتها قوات الأمن أمام مدخل مجلس النواب في شارع البلدية وسط بيروت.

وأضافت: إن قوات مكافحة الشغب استخدمت خراطيم المياه ضد المحتجين بعد أن قاموا برمي الحجارة والمفرقعات النارية باتجاه عناصر الأمن.

كما أطلقت القوى الأمنية القنابل المسيلة للدموع بعد إزالة المحتجين أجزاء من الأسلاك الشائكة أمام مدخل مجلس النواب، بينما عمد بعضهم إلى تسلق البوابة الحديدية التي تؤدي إلى مدخل المجلس.

وأشارت «الوكالة الوطنية» إلى ارتفاع حدة المواجهات بين الطرفين في المنطقة مع تزايد أعداد المحتجين بشكل ملحوظ حيث أقدم بعضهم على تحطيم الأعمدة وإحراق صورة دياب، وبدأ المحتجون برشق القوى الأمنية بأكياس النفايات.

الوكالة الوطنية للإعلام
روسيا اليوم- سانا

أعمال شغب وقطع طرقات بعد تشكيل الحكومة الجديدة (أ ف ب)

وزيرة الدفاع: ليراقبني الشعب ويحاسبني

أشارت نائبة رئيس مجلس الوزراء وزيرة الدفاع زينة عكر عدره، خلال حفل التسلم والتسليم في وزارة الدفاع، أن «غضب المحتجين في الشارع طبيعي ونابع من تقصير الدولة والفساد على فترة طويلة من الزمن».

وأكدت عكر أنها «آتية للعمل، وأعلم أن الشعب غير راض عن الأداء السياسي عموماً، إلا أني أطلب من الشعب أن يراقبني ويحاسبني»، وقالت: «إن محاربة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة هي مطلب الحراك ومطلبي، وسأعمل جاهدةً بمساعدة الزملاء الوزراء لتحقيق هذا المطلب».

بدوره حذر وزير المالية الجديد، غازي وزني، من أن استمرار الأزمة المالية والاقتصادية الحالية في البلاد قد يصل بها إلى الإفلاس، وقال إنه يجب على الحكومة إعداد خطة إنقاذ شاملة للبلاد.

وأضاف: إن «الأزمة التي يمر بها لبنان لم يشهدها منذ ولادته، ونحن نعيش في انكماش اقتصادي ويجب استعادة الثقة»، موضحاً وزني في تصريحات هي الأولى له بعد تسلمه منصبه «أن لبنان سيواجه مشكلة كبيرة، إذا لم تحصل الحكومة على دعم من الخارج».

واعتبر الوزير الجديد الذي لم يسبق أن شارك في الحكم، أن لبنان يعيش فترة انكماش اقتصادي، ويحتاج إلى الدعم من الخارج ليخرج من أزمة تهدد بإفلاسه، قائلاً: «إذا لم نحصل على دعم خارجي فهذه مشكلة كبيرة».

وكالات

أميركا والعالم

آليات محاكمة ترامب

دينا دخل الله

منذ أشهر تابع العالم كله ومازال محاولات الديمقراطيين في مجلس النواب الأميركي لعزل الرئيس دونالد ترامب بتهمة استغلال السلطة وعرقلة عمل الكونغرس، وكيف صوت مجلس النواب ذو الأغلبية الديمقراطية في ١٨ كانون الأول الفائت على رفع ملف عزل الرئيس إلى مجلس الشيوخ لبدء المحاكمة، هذه المحاكمة التي بدأت منذ يومين أي في ٢١ كانون الثاني، كانت قد افتتحت رسمياً في ١٦ كانون الثاني مع بدء أعضاء المجلس بحلف اليمين الدستورية أمام رئيس المحكمة العليا القاضي جون روبرتس.

لكن كيف تتم محاكمة رئيس أميركا؟ وما الآلية التي يعتمد عليها مجلس الشيوخ لإتمام هذه المحاكمة؟

يقوم مجلس الشيوخ بإجراء محاكمة لتقييم التهم التي وجهها مجلس النواب للرئيس بهدف اتخاذ القرار بشأن عزل الرئيس أو بقائه بسبب استغلال السلطة وعرقلة عمل الكونغرس.

في حالة الرئيس ترامب، يلعب مجلس النواب في هذه المحاكمة دور المدّعي العام ويختار بعضاً من أعضائه لمناقشة القضية، يطلق عليهم اسم «مديرو مجلس النواب»، وعادة ما يترأس فريق الادعاء رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب، وهو في هذه المحاكمة النائب عن ولاية كاليفورنيا آدم شيف الذي أشرف على كل ما يتعلق بملف العزل في مجلس النواب، أما فريق الدفاع فيتألف من محامي الرئيس، وليس من الضروري حضور الرئيس للمحاكمة.

رئيس المحكمة هو رئيس المحكمة الدستورية وهو المسؤول عن إصدار الأحكام الإجرائية، لكن لمجلس الشيوخ الحق في التصويت لإلغاء تلك الأحكام.

يكون لأعضاء مجلس الشيوخ الحق في إقرار القواعد المنظمة للمحاكمة، بمعنى أن لهم الحق في استدعاء الشهود لإعطاء شهادات حية أو أن يقرروا عدم الحاجة للشهود وهذه القواعد تخضع للتصويت.

اقترح زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل مجموعة قواعد منظمة فقال إنه يرغب في أن تكون الإجراءات قصيرة وسريعة ولم يبد رغبة باستدعاء الشهود، ما قد يحاول الديمقراطيون تعديله للتأكيد على ضرورة استدعاء شهود وتقديم أدلة جديدة، بعد إقرار القواعد يبدأ فريق الادعاء «مديرو مجلس النواب» بطرح حجتهم ضد ترامب، فور انتهاء فريق الادعاء من عمله يرد فريق الرئيس بمرافعات استهلالية قد تستمر لعدة أيام.

وبعد الانتهاء من المرافعات يقوم أعضاء مجلس الشيوخ، الذين يعملون «كمحلفين» في المحكمة، بتوجيه أسئلة لكل جانب، وإذا لم يتم الاستماع للشهود حسب اقتراح ماكونيل فستقدم المرافعات النهائية.

من المتوقع أن محاكمة الرئيس ترامب لن تستمر لأكثر من أسبوعين، وهو وقت قصير مقارنة بالرئيس بيل كلينتون الذي استمرت محاكمته لخمسة أسابيع ١٩٩٩، والرئيس أندرو جونسون ثلاثة أشهر ١٨٦٨، وما قد يساعد الرئيس ترامب على الاحتفال ببراءته المتوقعة في خطاب «حال الاتحاد» الذي سيلقيه أمام الكونغرس في الرابع من شباط القادم.

قد تكون إدانة ترامب مهمة صعبة وخاصة أن قرار الإدانة يحتاج إلى أصوات ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الذي يشكل الجمهوريون أغلبية أعضائه أي لديهم ٥٣ عضواً من أصل ١٠٠، إلا أن هذه المحاكمة ليست محاكمة إجرائية بل هي محاكمة سياسية بكل تفاصيلها، ما قد يجعل آثارها السياسية تطول الرئيس حتى ولو لم يصدر قرار إجرائي بحقه.

فهل سيعيد الشعب الأميركي انتخاب رئيس اتهم بخرق الدستور حتى لو برأته محكمة لحزبه فيها كلمة الفصل؟

مجلس الشيوخ يقرّ قواعد محاكمة ترامب ويرفض طلبات للديمقراطيين

وافق مجلس الشيوخ الأميركي الذي يسيطر عليه الجمهوريون في ساعة مبكرة من صباح أمس على القواعد المنظمة لمحاكمة الرئيس دونالد ترامب، رافضاً مساعي الديمقراطيين الرامية للحصول على أدلة وضمان الاستماع لشهود.

وبعد أن بدأت جدياً ثالث محاكمة لرئيس أميركي في تاريخ الولايات المتحدة، قال كبير فريق الدفاع عن ترامب: إن القضية التي رفعها الديمقراطيون مسعى لا أساس له يهدف لقلب انتخابات ٢٠١٦، لكن مشرعاً ديمقراطيا كبيراً قال: إن ثمة أدلة «دامغة» على ارتكاب مخالفات.

وبعد بدء رئيس المحكمة العليا الأميركية جون روبرتس إجراءات المحاكمة، اشتبك الجانبان في سجال استمر لأكثر من ١٢ ساعة حتى صباح أمس بشأن القواعد التنظيمية للمحاكمة التي اقترحها زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ ميتش مكونيل.

وصوت أعضاء مجلس الشيوخ بأغلبية ٥٣ مقابل ٤٧ على أساس حزبي لعرقلة أربعة اقتراحات منفصلة لزعيم الديمقراطيين تشاك شومر بإصدار أمر لجلب السجلات والوثائق المتعلقة بتعاملات ترامب مع أوكرانيا من البيت الأبيض ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع ومكتب الإدارة والميزانية.

في حين رفض المجلس، بنفس عدد المؤيدين والرافضين، طلبات بإصدار أوامر استدعاء تهدف للحصول على شهادة من ميك مولفيني القائم بأعمال كبير موظفي البيت الأبيض وجون بولتون مستشار الأمن القومي السابق وروبرت بلير المساعد بالبيت الأبيض ومايكل دافي مسؤول الميزانية بالبيت الأبيض.

وبموجب الإجراءات التي اقترحها مكونيل والمعدلة على عجل سيتاح للمدعين الديمقراطيين ومحامي ترامب ٤٨ ساعة مناصفة بالتساوي لتقديم دفوعهم خلال ستة أيام، في تخفيف لخطة سابقة بمنح كل جانب يومين. وستتيح أيضاً بقبول تقرير مجلس النواب عن تحقيق المساءلة كدليل في المحاكمة.

ومن جانبهم لم يستبعد أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريون إمكانية الحصول على مزيد من الشهادات والأدلة في مرحلة ما بعد فتح المرافعات و١٦ ساعة من طرح أعضاء المجلس للأسئلة، لكنهم وقفوا بحزم مع فريق محامي ترامب في رفض طلبات الديمقراطيين أول من أمس الاستماع إلى شهود والحصول على أدلة، وهو مؤشر قد يكون جيداً للبيت الأبيض.

وهاجم محامي البيت الأبيض بات سيبولوني، الذي يقود فريق الدفاع عن ترامب، الأساس الذي استندت إليه الاتهامات التي وجهها الديمقراطيون للرئيس.

وقال: إنها لم تقترب بأي شكل من الأشكال من معايير الدستور الأميركي لمساءلة الرئيس، مضيفاً «النتيجة النهائية ستكون أن الرئيس لم يرتكب أي مخالفة»، وأضاف: إنه «ليست هناك أي قضية على الإطلاق».

ومن جانبه قال النائب الديمقراطي آدم شيف، الذي شارك في قيادة تحقيق المساءلة في مجلس النواب: إن ترامب ارتكب «مجموعة من المخالفات الدستورية التي تبرر المساءلة».

وأضاف: إنه على الرغم من أن الأدلة ضد ترامب «دامغة بالفعل» إلا أن إفادات المزيد من الشهود ضرورية لإظهار النطاق الكامل لمخالفات الرئيس والمحيطين به.

ومن الواضح أن ترامب متأكد تقريباً من تبرئته من قبل المجلس الذي يضم مئة عضو حيث إن عزله من منصبه يتطلب دعم أغلبية ثلثي الأعضاء. لكن لم يتضح بعد تأثير المحاكمة على مساعيه للفوز بفترة رئاسة ثانية.

رويترز - روسيا اليوم

نصبت شبكة رادارات فرط صوتية لحماية شمالها من ضربات الصواريخ

تغيرات جذرية في الفريق الاقتصادي الجديد للحكومة الروسية

صدق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أول من أمس، على الحكومة الروسية الجديدة برئاسة ميخائيل ميشوستين، والتي ضمت ٢١ وزيراً و٩ نواب.

وشهدت الكتلة المالية والاقتصادية في حكومة ميخائيل ميشوستين الجديدة تغييرات جذرية، أبرزها تعيين أندريه بيلوسوف في منصب النائب الأول لرئيس الوزراء، وكان بيلوسوف قد شغل لأكثر من ست سنوات منصب مساعد الرئيس الروسي للشؤون الاقتصادية.

ويعتبر بيلوسوف خبيراً اقتصادياً محترفاً، ويقول دميتري دولجين الاقتصادي في بنك «آي إن جي» في موسكو، إن شخصية بيلوسوف مرتبطة بفكرة تعزيز المشروعات الوطنية وتمويلها النشط.

لذلك يرى الخبير أن تمويل وتنفيذ المشاريع الوطنية سوف يتسارع في المستقبل، وخاصة أن الميزانية الفيدرالية للعام ٢٠١٩ لم تنفذ بشكل كامل بنسبة ٥,٨ بالمئة، ما يعد أكبر انحراف عن المبلغ المخطط للنفقات منذ العام ٢٠٠٧.

وجاء تعيين بيلوسوف في منصب النائب الأول لرئيس الوزراء بدلاً من أنطون سيلوانوف، الذي احتفظ بمنصب وزير المالية في الحكومة الجديدة.

كذلك تم تعيين حاكم بيرم، مكسيم ريشيتنيكوف وزيراً جديداً للتنمية الاقتصادية الروسية، وكان ريشيتنيكوف قد شغل منصب رئيس قسم السياسة الاقتصادية والتنمية لمدينة موسكو لمدة خمس سنوات، ومن المتوقع أن يعين مكسيم أورشكين، الذي كان يترأس وزارة التنمية الاقتصادية في الحكومة السابقة، في منصب مساعد الرئيس الروسي للشؤون الاقتصادية بدلاً من بيلوسوف.

وبالإضافة لمهام وزير التنمية الاقتصادية فإن ريشيتنيكوف سيتولى مهام وزير شؤون شمال القوقاز.

وعن مهام الحكومة الجديدة، يقول بنك الاستثمار «رينيسانس كابيتال»، إن نشاط الحكومة السابقة كان مرتبطاً بمواجهة الأزمة وتعزيز احتياطيات البلاد من الذهب والنقد الأجنبي في ظل العقوبات الغربية وانخفاض أسعار النفط، بالإضافة لإصلاح نظام المعاشات التقاعدية، الذي لم يحظ بشعبية، لكن عمل الحكومة الجديدة سيرتبط بدعم النمو الاقتصادي وتنفيذ المشاريع الوطنية والمبادرات الاجتماعية، التي دعا إليها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مؤخراً.

في سياق آخر أعلن مصدر في مجمع الصناعات الحربية الروسية أن هيئة الأركان العامة للجيش الروسي قررت نشر ٥ رادارات من طراز «ريزونانس إن» في منطقة القطب الشمالي إضافة إلى ٥ رادارات أخرى من هذا النوع تم نشرها سابقاً.

ونقل موقع «روسيا اليوم» عن المصدر قوله أمس: إن نشر ١٠ رادارات قوية من طراز ريزونانس سيحمي شمال روسيا تماماً من ضربات الصواريخ فرط الصوتية.

وأوضح أن تلك الرادارات تعمل في مجال الترددات المترية وتعتمد مبدأ «رنين الموجات» ما يسمح بالتقاط الأهداف الجوية الشبحية والأهداف السريعة المحلقة بسرعة تبلغ ٢٠ ضعفاً لسرعة الصوت تقريباً.

ولفت المصدر إلى أن رادار «ريزونانس» يستطيع اكتشاف الطائرات والصواريخ المجنحة على مسافة ٦٠٠ كيلومتر أما الصواريخ الباليستية فيتم اكتشافها على مدى ١٢٠٠ كيلومتر وارتفاع حتى ١٠٠ كيلومتر.

يذكر أن الرادارين من طراز «ريزونانس إن» قد بدأا بأداء مناوبات قتالية في منطقة القطب الشمالي أما الرادار الثالث فتم نشره في أرخبيل نوفايا زيمليا شمال روسيا وسلم الرادار الرابع للجيش الروسي الذي سينشره عما قريب وفيما يتعلق بالرادار الخامس فهو يخضع للاختبار.

وكالات

فك شيفرة الصندوق الأسود للطائرة الأوكرانية سيتم في طهران

إيران: أوروبا لم تشبع أطماع ترامب حتى بـ«بيعها شرفها»

حذر الرئيس الإيراني حسن روحاني الدول الأوروبية من مغبة الانسحاب من الاتفاق النووي، مؤكداً أن أوروبا هي من سيتحمل مسؤولية عواقب أي انتهاك لهذا الاتفاق.

وقال روحاني خلال اجتماع للحكومة أمس: «ندعو الدول الأوروبية إلى تجنب خطأ الولايات المتحدة بانسحابها من الاتفاق النووي»، معتبراً أن واشنطن «ستتلقى عقابها على خطأ انسحابها من الاتفاق».

واعتبر روحاني أنه «لن يكون للشعارات الأوروبية والأميركية والتهديدات والاجتماعات أي قيمة من دون وفاء الطرف المقابل بتعهداته»، مؤكداً أن الإجراءات الأوروبية والأميركية «لن تفلح في هزيمة إيران».

ورأى روحاني أن رفض أوروبا الالتزام بتنفيذ تعهداتها هو «تكبر وغطرسة أمام الشعب الإيراني»، مشيراً إلى أنه «عليهم أن يعلموا أن شعبنا لا يُهزم أبداً».

كما أكد الرئيس الإيراني أن بلاده لم تكن تسعى لامتلاك الأسلحة النووية وما زالت لا تسعى، وأشار إلى أن فتوى المرشد الإيراني السيد علي خامنئي «واضحة حول الأسلحة النووية ولن نعمل إلا بها»، مشدداً على أنه «لو أصبحت علاقتنا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيئة فلن نسعى أيضاً لامتلاكها».

واعتبر أن الولايات المتحدة «ارتكبت خطأ كبيراً واخترقت القوانين وتقضت التعهدات»، آملاً ألا «ترتكب أوروبا الخطأ نفسه».

وتطرّق روحاني خلال الاجتماع للشأن الداخلي الإيراني، معتبراً أن الهدف الرئيس من الانتخابات المقبلة هو «مشاركة أكثرية أفراد الشعب»، مشيراً إلى أن إقبال المواطنين على الانتخابات يعتمد على «وجود جو تنافسي»، ومؤكداً أنه «يجب أن يثق الشعب بصحة وأمن المنافسة الانتخابية».

ومن جانبه اعتبر وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن أوروبا لم تستطع الوقوف أمام أطماع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، حتى بـ«بيعها شرفها».

وأشار ظريف على «تويتر»، إلى الإجراء الأخير للدول الأوروبية الثلاث «ألمانيا وبريطانيا وفرنسا»، بتفعيل آلية فض النزاع حول الاتفاق النووي.

وكتب ظريف: «نأسف لتكرار ما قلته سابقاً، وأنه حينما باعت الدول الأوروبية الثلاث الأسبوع الماضي بقايا الاتفاق النووي للحد من زيادة رسوم حكومة ترامب على السلع الأوروبية المستوردة، حذّرنا من أن هذا الأمر سيجعل ترامب أكثر طمعاً».

وأضاف: «بعد بيع الشرف وفقدان كل ركيزة وأساس أخلاقي وقانوني، جرى طرح تهديد آخر في مجال الرسوم».

ووجه وزير الخارجية الإيراني النصيحة لأوروبا بالقول: «لقد كان من الأفضل لأوروبا أن تظهر أداء أفضل في مجال حماية السيادة».

وجاءت إشارة ظريف إلى التهديدات الجديدة التي أطلقها ترامب في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي، والتي حذّر فيها الدول الأوروبية، بأنه «إن لم يحصل اتفاق معها، فإن الرسوم على واردات السيارات من أوروبا ستكون خيارا جيدا».

وكان رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحي قد أكد في وقت سابق أمس أن الترويكا الأوروبية أثبتت عدم قدرتها على مواجهة الابتزازات والشروط الأميركية.

في السياق أكد رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني علي لاريجاني أن العداء الأميركي للشعب الإيراني بلغ مرحلة لم تشهدها البلاد منذ قيام الثورة الإسلامية، مشيراً إلى أن الضغوط الأميركية التي تواجهها إيران اليوم تبين أن هدفها ليس اقتصادياً فقط، لافتاً إلى أن استشهاد الفريق قاسم سليماني أماط اللثام عن وجه أميركا الحقيقي.

وفيما يتعلق بالاتفاق النووي أوضح لاريجاني أن إيران تطالب أن يكون لها تقنية نووية شأنها شأن الدول الأعضاء في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية «إن بي تي».

وقال صالحي في تصريح لوكالة «إرنا» أمس: إن «بيان الترويكا الأوروبية ألمانيا وفرنسا وبريطانيا حول آلية فض الخلاف في الاتفاق النووي أثبت عجز الأوروبيين وعدم حكمتهم».

من جهة أخرى أشار صالحي إلى أنه تم إصدار الأوامر بتشكيل لجنة خاصة لمتابعة حيثيات حادث الطائرة الأوكرانية المنكوبة، لافتاً إلى أن هناك الكثير من الأسئلة يجب الإجابة عنها وهذا الأمر يستغرق وقتاً للحصول على نتائج شفافة وضمان عدم تكرار مثل هذه الحوادث.

في غضون ذلك أعلن وزير الطرق وبناء المدن الإيراني محمد إسلامي أن عملية فك شيفرة الصندوق الأسود للطائرة الأوكرانية المنكوبة سيتم في طهران.

وأوضح في تصريح أمس أن العمل جار لإعداد المعدات والبرمجيات اللازمة لهذا الأمر.

وكانت اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الطيران المدني الإيراني أعلنت أول من أمس أن صاروخين أطلقا على الطائرة الأوكرانية بوينغ ٧٣٧ التي تحطمت في إيران في الثامن من الشهر الجاري نتيجة خطأ بشري ما أودى بحياة كل من كانوا على متنها وعددهم ١٧٦ شخصاً.

روسيا اليوم - رويترز
الميادين - وكالات

الرئيس الإيراني حسن روحاني خلال اجتماع للحكومة أمس (رويترز)

مسلحون مجهولون يغتالون قائد التعبئة في الحرس الثوري

اغتال مسلحون مجهولون النقيب عبد الحسين مجدمي قائد منظمة التعبئة التابعة لحرس الثورة الإسلامية الإيراني في مدينة دارخوين التابعة لقضاء شادكان بمحافظة خوزستان جنوب غرب إيران.

وذكرت وكالة أنباء «فارس» الإيرانية أن مجدمي اغتيل مساء الثلاثاء أمام منزله إثر تعرضه لإطلاق نار من قبل مجهولين.

بدوره أعلن حاكم قضاء شادكان أن السلطات المعنية بدأت تحقيقاتها للكشف عن الفاعلين.

وكالات